ولاضرب مثلا اخر فعندما يشير الى حق تقرير المصير يقول « ان معنى حق تقرير المصير ينطبق ، كما ترى دول الشرق الاوسط ، وبعض الدول الاوروبية ايضا ، ان هذا لابد ان يقود الى دولة فلسطينية » .

انه ينزع من حق تقرير المصير معناه الدولي . وفي ميثاق الامم المتحدة ، ان حق تقرير المصير يعني الدولة الفلسطينية ، علما ان الولايات المتحدة تقف معارضة كل المعارضة لحق تقرير المصير ، الذي يعني الدولة الفلسطينية .

ومثال اخر عن هذه الايجابيات التي وردت ثم نفيت في المذكرة الاستسفارية التي بعثها الى الدول العربية .

فمثلا يقول « من حق الاهالي والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة الاشراف الكامل ، ولهم السلطة الكاملة على اراضيهم ، وعلى الموارد الطبيعية وبين اهالي الضفة الغربية » . ولكنه يقول في توضيحه ، انه مع التوزيع العادل للمياه بين « اسرائيل »

اذن اين هي الايجابيات . .

لقد احذها ريغان!!

وانا اوردت بعض الامثلة ، لان هناك من يورد نقاط كثيرة ايجابية ، وانا ارد عليها ان هذه الايجابية التي وردت في بيان ريغان ، او يقال انها ايجابية ، في الحقيقة ليست ايجابية ، لان حقنا اكثر من كونه حق بالضفة والقطاع ، واكثر من كونه حق تقرير المصير .

ولكن هذه الايجابيات التي يدعي البعض انها وردت قد نزعها ريغان في المذكرة التي شرح فيها موقف الولايات المتحدة شرحا دقيقا في مذكرة بعث بها الى الدول العربية ، وبعث بها الى الدول الاوروبية .

ولدينا نصوصا كاملة ، لنسخة من هاتين المذكرتين ، هذا مشروع ريغان فلذلك يجب ان ناخذه كانه تكتيك وليس استراتيجية .

وقد ورد ذلك في حديث الرئيس ريغان مع الملك الحسن عندما قال « ان هذا هو موقف سياسي ويصبح سياسة للولايات المتحدة عندما توافق الدول العربية على هذا المشروع وتتبناه » .

اي عندما يتم التنازل العربي عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته ، وحقه في تقرير المصير وحقه في تمثيل نفسه من خلال م . ت . ف .

هذا هو مشروع ريغان ، ونحن عندما نحلل مشروع ريغان ، نحلله تحليلا موضوعيا تحليلا سياسيا وليس من خلال فقط معارضتنا ومعرفتنا للسياسة الامريكية في الاصل والمحتوى والجوهر لقضية فلسطين وللشعب الفلسطيني ولكننا نحلله تحليلا مجردا ، من اجل ان نرى اذا كان هذا المشروع صحيحا ، وبه خطوات ايجابية بالنسبة للموقف الامريكي ام لا فقد ضربت امثلة عديدة على كيفية التعامل او كيف تتعامل امريكا مع العرب من خلال هذا المشروع ، وكيف نزعت منه مايدعي انه من الايجابيات .

ثم هناك بند اخر حول المستوطنات يقول ، انه يدعو الى تجميد المستعمرات ، ولكنه في المذكرة التفسيرية يقول « ولكننا لسنا مع ازالة هذه المستعمرات » .

ويريد ان يعطي هذه المستعمرات كحق « لليهود على ارض عربية اي ان من حق اليهود في هذه الارض . انه يقول بتجميد هذه المستعمرات ويرفض بناء مستعمرات جديدة ، ولكنه لايوافق على تقليل المستعمرات السابقة .

وكانه يعترف بحق «الاسرائيليين» في هذه المستعمرات ، على ارض يقول ان ليس من حق « اسرائيل » ان تسيطر عليها او تشرف عليها او يكون لها السيادة عليها . وهنا التناقض واللعب على الكلمات ومن هنا يجب ان نعرف ان مشروع ريغان سيعيش فترة من الزمن ثم سوف يموت لانه لايمتلك عناصر الحياة .

وهم المزاوجة

● اخ ابو اللطف . هناك اطراف عربية تدعو الى المزاوجة بين مشروع ريغان ومقررات فاس بهدف الوصول الى قواسم مشتركة ، وهذا ماعبرت عنه بشكل خاص الاوساط الاردنية المغربية والسعودية

ما مدى امكانية تحقيق هذه المزاوجة؟ في تقديرك .

— اولا القول ، بالتزاوج بين مشروع ريغان وبين القرارات التي اتخذت في قمة فاس وهم كامل لانه لايمكن باي حال من الاحوال ، ان يتزاوج المشروعات ونحن في الثورة الفلسطينية لانوافق مطلقا على مثل هذه المقولة ، ولان معنى ذلك هو تبني مشروع ريغان اكثر من كونه تبنيا للحد الا دنى الذي وافقنا عليه في مؤتمر فاس .

ويجب ان لاينطلي علينا هذا الوهم ، او ننادي به ، بل بالعكس ، اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية جادة في عملية السلام ، واعتقد جازما انها ليست جادة في هذا المجال ، لانها لو كانت جادة لما قامت بالتوطؤ مع « اسرائيل » والقيام بالغزوة «الاسرائيلية» ضد لبنان . ولكانت مرحلة كامب ديفيد هي نهاية الحرب كما كانوا يدعون ، ان اتفاقات كمب ديفيد هي السلام من هنا نقول ان مشروع ريغان لايمكن ان يتزاوج مع مقررات مؤتمر فاس ، بل على العكس ان مؤتمر فاس بمقرراته هو من اجل التصادم مع مشروع ريغان ، ومن اجل رفضه ، ومن اجل ان يعرف العرب هذا الحد الادنى هو مايمكن ان يقبل به وليس من بعده حد فان هذا السقف الذي

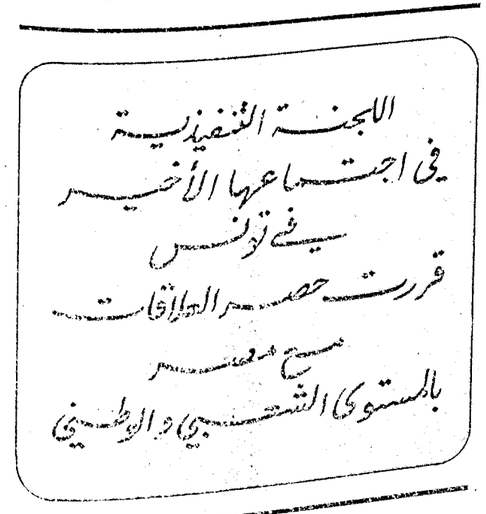

حدده مؤتمر فاس هو ادنى مستوى ممكن ولايمكن لنا ان نتنازل عن هذا السقف السياسي والا سيكون هناك تنازل حقيقي عن الحقوق العربية وعن الحقوق الوطنية .

● هناك اطراف فلسطينية تبدي تدرا من المزافقة على مشروع ريغان ، بمعنى انها تتحدث كثيرا عن ايجابياته وتبتعد عن سلبياته . بتقديرك ماهو انعكاس ذلك على الساحة الفلسطينية ؟

مما لاشك فيه ، انني كنت ضمن من كانوا في مؤتمر فاس ، وكان مؤتمر فاس الاول قد طرح مشروع فهد ، ولقد رفضنا مشروع فهد ، وكانت خطوة صائبة ، لانه ليس من المعقول ان تعترف الامة العربية «باسرائيل» وبحقها في الوجود .

اذا كانت هناك بعض الاطراف الفلسطينية لعامل تكتيكي مرحلي تريد ان تتنازل ولو لمرحلة معينة ، فلا يحق للامة العربية وللبلدان العربية البعيدة عن ارض المعركة ان تتنازل عن هذا الحق ، من اجل ان تعطي الاجيال القادمة الحق في ممارسة هذا النضال من جديد من اجل استعادة ما تبقى من هذه الارض .

لذلك كان موقفنا في فاس موقفا صحيحا ، وكان لابد بالفعل ان نرفض هذا المشروع لان به اعترافا « صريحا » وواضحا باسرائيل» وهذا مايخالف مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة .

اما في فاس الثانية فليس هناك اعتراف ، وان كان بعض الاخوة يرى في ذلك اعترافا ، ولكني اقول ليس هناك اعتراف .

هناك فقط انهاء لحالة الحرب بين «اسرائيل» والدول العربية ، ومعنى ذلك انها تسوية مؤقتة ، وليس تسوية شاملة وانما تجميد للصراع وليس انهاء للصراع . هذا هو تفسيرنا الحقيقي لمؤتمر فاس . ولكن فليكن لكل اخ من الاخوة ، رايه لان الحوار حول هذه الاراء ووجود المعارضة الفلسطينية في مظهر ايجابي مظهر ديمقراطي وهي علامة صحية لمسيرتنا ، ولايجب ان تكون غير هذه الامور موجودة في علاقاتنا فيما بيننا والا سنعقد هذا المظهر الايجابي الذي يحسدنا عليه الكثير من العرب ومن الدول الاجنبية .

● الا تعتقد ان الاصوات الفلسطينية التي تبالغ بايجابيات مشروع ريغان تعطي لاجهزة الصحافة الاجنبية المبرر للحديث عن ان القيادة الفلسطينية ابقت سياسة الباب المفتوح تجاه هذا المشروع ؟

— يجب ان لانبالغ كثيرا في ايجابيات مقررات مؤتمر فاس ، او ذلك المشروع للسلام فانه يدل على الحالة التي وصلنا اليها .

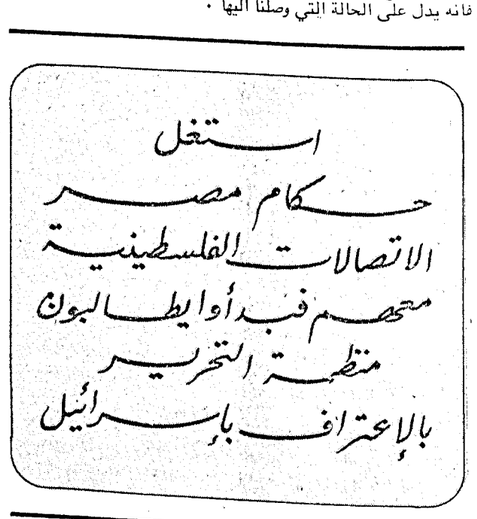

يدل على مستوى العمل العربي المشترك يدل على القدرات والفعاليات العربية .

ولو كانت لدينا القوى والفاعلية والوحدة والقيادة العربية الصلبة ، لما طرح مثل هذا المشروع لان الواقع العربي مع الاسف الشديد قد وصل الى حالة من التردي جاءت هذه المقررات لتتناسب مع هذا الواقع .

واذا كانت القوى ، سواء اذا كانت عسكرية او سياسية لصالحنا كلما طرحنا بالفعل طرحا اكثر تصلبا .

فالمرونة التي بدت في هذا المشروع هي بسبب الاختلال في موازين القوى في المنطقة لصالح العدو « الاسرائيلي» وخاصة بعد احتلاله لاجزاء من لبنان .

● ماهو تقييمكم كرئيس للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للعلاقات القائمة بين م . ت . ف والاردن؟

— نحن في الدائرة السياسية ، نمثل المجموعة الوطنية الفلسطينية بكاملها لذلك نسير على النهج الذي رسمته المجالس الوطنية في دوراتها المتعاقبة ومن هنا ننظر حسبما ينظر المجلس الوطني وقراراته ، واللجنة التنفيذية ، وقراراتها ، الى الحوار مع الاردن ، ونقول ، ان هناك علاقات خاصة بيننا وبين الشعب الاردني .

الشعب الاردني والشعب الفلسطيني تربطها علاقات خاصة مميزة وهناك جزءا كبير من شعبنا في الاردن ، وله حقوق مكتسبة اخرها مجلس الجامعة العربية وبموافقة الاردن في عام ١٩٧٥ من خلال اللجنة الرباعية التي شكلها مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ .

ونحن نقدر هذه العلاقة الشعبية ونقول اذا كان لابد من علاقات مستقبلية بيننا وبين الاردن ، يجب ان تكون هذه العلاقة على مستوى كونفدرالي اي استقلال في الجيش ، جواز سفر مستقل ، وتمثيل فلسطيني مستقل وعلم مستقل .

هذه الهوية الفلسطينية المستقلة التي يضمنها مشروع الكونفدرالية ، وليس الفدرالية ، واود ان اؤكد ان الفدرالية تضيع كل هذه الاستقلالية في الهوية ، اقول كونفدرالية ، وليست فدرالية .

اضف الى ذلك ان هناك في الاردن جزء « كبيرا من شعبنا ، ونحن نراعي مراعاة تامة ، وجودنا السياسي في الاردن ، فالاردن هو ملاصق للضفة الغربية ولابد ان تكون علاقاتنا بالضفة الغربية وبشعبها في الضفة الغربية والقطاع علاقات مستمرة ومتواصلة وحية ووجودنا في الاردن له قيمة كبرى ، هذا من ناحية .

ولكننا نقول ان الشعب الفلسطيني قد اخذ حقا وانتزع من العرب حق تمثيل نفسه بنفسه بموافقة مؤتمرات القمة المتعاقبة بعد الرباط علنا اننا لانفوض اية جهة كانت ، والا تنازلنا عن قرارنا المستقل ، تنازلنا عن مسؤولياتنا النضالية ، تنازلنا عن استقلالنا ، عن حقنا في تقرير مصيرنا ، فمن هنا نرفض رفضا قاطعا تفويض اية جهة كانت .

بالاضافة الى ذلك نحن لانسمح لاي كان ان يمثلنا او يتكلم نيابة عنا في اي نشاط عنا في اي نشاط او في اي ندوة دولية او في اي مجال من المجالات التي تبحث قضية فلسطينية قضية الشعب الفلسطيني ، بشكل عام .

فالعلاقة مع الاردن تقوم على اساس قرارات مؤتمرات القمة العربية بدءا من مؤتمر الجزائر الى مؤتمر الرباط الى مؤتمر بغداد الى مؤتمر القمة في القاهرة ثم في تونس وغيرها .

هذه هي العلاقة التي تربطنا مع الانظمة العربية وخاصة مع الاردن .

ولاشك ان التزام الاردن ، حسبما التزم به في مؤتمر القمة الاخير ، بعدم الدخول في اتفاقات كمب ديفيد هو ايضا اساس هذه العلاقات مع الاردن . فنحن نقول « يجب ان تكون العلاقات ندا لند .

هنا ، ايضا يوجد في الاردن الكثير من المشاكل التي طرحناها على الحكومة الاردنية من اجل حلها ومع الاسف لم تحل حتى الان .

هناك مسالة المعتقلين هناك مسالة تجديد الجوازات ، هناك مسالة اعطاء جوازات لاخواننا ، مسالة الاقامة لكثير من عائلات المقاتلين ، لقد وعدنا بان تحل هذه المشاكل ، وهذه بالنسبة لنا مشاكل هامة ولكن لم تحل هذه المشاكل بعد .

ونحن نحاول من خلال حوارنا مع الاردن حل هذه المشاكل .

اخطر من التفويض

● موقف القيادة الفلسطينية من مسالة التفويض واضح . لكن هل الجانب الاردني طلب من الجانب الفلسطيني في المباحثات اخذ التفويض؟

— اولا : في الحقيقة لم يطلب الجانب الاردني من الجانب الفلسطيني ان يعطه التفويض ، ولكن ربما يكون هناك ماهو اخطر من التفويض ، هي مسالة وجود وفد واحد ، يدخل في هذا الوفد عناصر فلسطينية ليست لها صفة التمثيل ، فنحن نقول ان اي عمل سياسي او اي جهد دولي اولا لابد ان يقبل وفدا فلسطينيا مستقلا .

ولاتقبل بعناصر فلسطينية ، ان كان لها صفة التمثيل او عدم التمثيل ضمن